حروف الجر ودلالاتُها عنْد النحاة والأصولِيِّين، ودورُها في اختلافِ الأحكام

مبارَك حسين نَجْم الدِّين بشير و أشرف الصديق الخليل عبد الله
[1,2] جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا – كلية اللغات

المستخلص :

تناول البحث موضوعا بعنوان: (حروف الجر ودلالاتها عند النحاة والأصوليين).

وقد وقعت الدراسة في أربعة فصول، واقتضت الطبيعة أن يكون المنهج المتبع في هذا البحث هو المنهج الوصفي التحليلي، حيث تمت دراسة حروف الجر ومعانيها ونيابتها عن بعض وأكثرها دورانا وآراء النحاة والأصوليين فيها وترجيح الصواب مع عرض الشواهد التي تعضد ما ذهب اليه البحث؛ لأن الكلام يتغير معناه تبعا لمعاني حروف الجر وقد يخرج من معناه الأصلي إلى معنًى فرعيا يقتضيه سياق الجملة.

ومن هذا ندرك أحد الأسباب التي جعلت الفقهاء يحصل بينهم الاختلاف عند الاستنباط للأحكام الفقهية من الأدلة التفصيلية ومرجعه إلى سعة اللغة العربية وما فيها من معان غزيرة ومبانيها المتناهية في الدقة مما جعلها بصورة ليس لها نظير. وأن ما ورد يدل على أن للحروف معانِيَ في ذاتها، وإن كانت جملة لا تتضح إلا باستعمالاتِها في الجملة، وعندئذ يتضح المعنى الذي تفيده في التركيب.

وتوصل إلى نتائج منها:

1- حروف الجر ينوب بعضها عن بعض.

2- اختلاف النحاة والأصوليين في معنى الحرف.

3- دور الحروف في اختلاف الأحكام.

الكلمات المفتاحية : *الخفض – الاختلاف – الترجيح*

ABSTRACT:

The research discoursed a subject entitled: The prepositions and their indications to the grammarians and fundamentalists.

The study was established in four chapters, and habitual it necessitates that the curriculum taken in this research is the descriptive and analytical curriculum, which prepositions has been studied and their meanings and surrogates about some of the most spin and grammarians opinions and fundamentalists on it, and the overbalancing the correctness with the presentation of evidences that sustains the aim of the search; because meaning of the speech varies according to the meanings of prepositions meanings, so it may come out of its original meaning to the meaning of a sub-context from the requires of sentence context, from this we know one of the reasons that made jurists "Alfuqaha" gets difference when they elicited jurisprudence from the detailed evidences and that was due to the Arabic language capacity and they contain a wide meanings as well as it has an accuracy buildings that made the Arabic language an unparalleled. And its shows that from the stated it prove that the letters have a meanings form themselves, where if it was a sentence it will not be clear unless use in a sentence, and whereupon the meaning that could be clear which benefit in the installation.

From the research the important results were:

1- The Prepositions surrogate from each other

2- The differences of the grammarians and fundamentalists in the meanings of the letter.
3- The role of letters in differences of judgments.
The key words: *Reduction – The difference – probability*

المقدمة

الحمد لله الكبير المتعال صاحب العظمة والكبرياء والجلال والصلاة والسلام على النبي المدثر بالسكينة والوقار والجمال، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ما ومض برق وهل هلال.

أما بعد: فقد استوقفني ومنذ زمن مبكر توارد المعاني والدلالات المختلفة على حروف الجر، وأكثر ما شد انتباهي توارد المعاني عليها في القرآن الكريم وعند الأصوليين، فعزمت على دراسة هذه الأدوات وجمع ما كتبه عنها النحاة والأصوليون. وقد وجدت أن الحديث عنها –حروف الجر– بأنواعها المختلفة يتفرق في أبواب شتى من كتب النحو، وصنيع النحاة في هذا الشأن يختلف عن صنيع الأصوليين.

وكثيرمن المشتغلين بالعربية يذهبون إلى أن حروف الجر تنوب عن بعضها ويمكن لأي منها أن يحل محل الآخر.

فالنحاة والأصوليين قد تحدثو عن دلالات هذه الحروف، واتفقوا ولكنهم اختلفوا في بعضها وفي الأصل الذي وضعت له الأمر الذي ترتب عليه اختلاف الأحكام الفقهية.

ومؤدى ذلك من القلق والإضطراب اللغوي فيما يتعلق بإستخدام تلك الحروف، وكثير من المفسرين يلجأون إلى التضمين

والتأويل النحوي ليعيدوا الحرف لمعناه ودلالته الأصلية التي وضع لها.

وستوضح الدراسة بعض الطرق والعلامات لمعرفة استخدام بعض حروف الجر في معناها ودلالتها الأصلية والفرعية.

التعريفُ بالحروف ووظيفتها النَّحويَّة

الحرفُ لغة: (طرفُ الشَّيءِ – كحرفِ الجَبَلِ– ، وفي التَّنزيل (وَمِن النَّاسِ من يَعْبُدُ الله علَى حرْفٍ) (سورة الحج، الآية: 11) أيْ: علَى طرفٍ وجانبٍ من الدِّين) (ابن هشام، ط2).

وفي الاصْطلاحِ: ما دلَّ على معنًى في غيرِه ، غيرَ مقترنٍ بزمان (ابن يعيش، ط1)

وفيتعريفِ الزَّمخشري: أنهُ كلمةٌ دلت على معنًى في غيرهَا، فقولنا (كلمةٌ) جنسٌ عامٌّ يشملُ الاسْم والفعل والحَرْف.

وقولُنا: (دلَّت علَى معنًى في غَيرِهَا) فصلٌ ميَّزَهُ من الاسم والفعل ، إذ معنى الاسْم والفعل في أنفُسهما ، ومعنى الحرفِ في غيرِهِ كَالإذْ قُلْتَ (الغُلام) فهم منهُ المعرفة ، ولو قُلْتَ (أَل) مفردَةً لم يُفهَم منهُ معنًى ؟ فإذا قُرِنَ بما بعدَهُ من الاسْم أفادَ التَّعريفَ في الاسْم (الزمخشري، ط1).

و ينقسِمُ الحرفُ إلى :

1– حرفٌ مشتركٌ يدخلُ على الأسماءِ والأفعالِ: نحو (هل) ، إذْ يُقال : (هل محمَّدٌ موجودٌ؟) ، كما يقالُ (هل أَكَلْتَ طعامكَ؟) .

2–حرفٌ مختصٌّ بالأفْعَال: كالنَّواصِبِ والجوازِمِ .

3– حرفٌ مختصٌّ بالأسماءِ: كحُروفِ الجَرِّ ، و(إنَّ) وأخواتها .

وللحرف كذلك تقسيمان آخران هما:

1-حرف عاطل، ويُقصدُ به: الحرفُ الذي لا تأثيرَ له في مدخوله، نحو (هَل) وهمزة الاستفهام، ولو.

2- حرف عامل، وهو: الذي يجلبُ لما بعده الجزم أو النصبَ أو الجرَّ ، نحو (لم) و(لَنْ) و(في) (اللبدي، ط3).

ومما سبقَ بدو لنا أنَّ أقسام الحرف ثلاثةٌ كما ذكرتُ ، وهَي : 1- مختصٌ بالأسماء ، 2- مختصٌّ بالأفعال ، 3- مشتركٌ بين الأسماء والأفعال.

الجَرُّ: هو الجذب، جرَّهُ يجُرُّهُ جرًّا ، وجررْتُ الحبْلَ وغيرَه أجُرُّه جرًّا ، وانجرَّ الشَّيءُ: انجذبَ ، واجْتَرَّ واجْرَنَّ ، قلبُوا التاءَ دالًا في بعضِ اللغاتِ (ابن منظور، ط1).

اتفق أغلبُ النحاة على أنَّ حروف الجر عشرونَ حرفًا ، جمعها ابنُ مالك في ألفيته في قوله:

هَاكَ حُروفَ الجَرِّ ، وهيَ مِنْ، إلَى حتَّى، خَلا، حاشَا، عَدا، فِي، عَنْ، عَلَى

مُذْ، مُنْذُ، رُبَّ، اللامُ، كَيْ، واوٌ، وتَا الكافُ، والبَا، ولعلَّ، ومَتَى

هذه الحروفُ العشرونَ كلها مختصَّةٌ بالأسماء ، وهي تعملُ فيها الجر (ابن عقيل، ط20).

وأضاف بعضُ النُّحاة لهذه الحروف حرفًا آخرَ هُو : (لولَا) ، وتكونُ حرفَ جرٍّ إذَا وَلِيَها الضميرُ المتصلُ الموضوعُ للنصبِ والجرِّ ، كالياءِ والكافِ والهاءِ ، كقوله [من الطَّويل] :

وكَم موطِنٍ لولايَ طِحْتَ ، كَما هَوى بأجرامِهِ من قلّةِ النِّيقِ منهَوِي

فـ«لولا» في ذلكَ حرفُ جرٍّ عند سيبويه ، والضميرُ مجرورٌ بها ، لأن الياءَ وأخواتها لا يعرفُ وقوعها إلَّا في موضعِ نصبٍ أو جرٍّ ، والنصبُ في (لولايَ) ممتنعٌ ، لأنَّ الياءَ لا تنصبُ بغيرِ اسمٍ إلَّا ومعها نونُ الوقاية وجوبًا أو جوازًا ، فيتعيَّن كونها في موضعِ جرٍّ (المرادي، ط1).

من خلال ما سبق يبدو لنا أن حروف الجر واحد وعشرون حرفًا، وهي تعمل الجر في الاسم، وبعضها لها عمل آخر، وهي تجلب للجملة معنًى فرعيًا جديدًا، وهي توصل المعنى من العامل إلى الاسم المجرور.

وأشارَ الغلاييني في جَامع الدُّروس العربية إلى أنَّ:

(الحروف منها ما يختصّ بالدخولِ على الاسمِ الظاهر، وهو (رُبَّ ، ومُذْ ، ومُنذُ ، وحتى ، والكافُ وواوُ القسمِ ، وتاؤه ، ومتى) .

ومنها ما يدخلُ على الظاهر والمضمر، وهي البواقي.

واعلم أنَّ من حروف الجرِّ ما لفظُهُ مُشتركٌ بينَ الحرفيّةِ والاسميّة، وهو خمسةٌ : (الكافُ ، وعن ، وعلى ومُذْ ، ومُنذُ) ، ومنها ما لفظُهُ مُشتركٌ بينَ الحرفيّةِ والفعليّة، وهو (خَلا ، وعدا ، وحاشا).

ومنها ما هو ملازمٌ للحرفيّة، وهو ما بقي .

وسُمِّيَت حروف الجرِّ، لأنها تَجرُّ معنى الفعل قبلَها إلى الاسم بعدَها ، أو لأنها تجرُّ ما بعدَها من الأسماء ، أي تَخفضُه ، وتسمَّى (حروفَ الخفض) أيضاً لذلك .

وتُسمّى أيضاً (حروف الإضافة) لأنها تُضيفُ معانيَ الأفعال قبلها إلى الأسماءِ بعدها ، وذلك أنَّ من الأفعال ما لا يَقوى على الوصول إلى المفعول به ، فَقوّوه بهذه الحروف ، نحو (عجبتُ من خالدٍ ، ومررتُ بسعيدٍ) ، ولو قلتَ (عجبتُ خالداً) ، و(مررتُ سعيداً) ، لم يَجُز ، لضعف الفعلِ اللازم وقُصورِه عن الوصول إلى المفعول بهِ ، إلا أن يَستعينَ بحروف الإضافةِ (الغلاييني، ط1).

أنواعُها :

تنقسمُ حروفُ الجرِّ إلى ثلاثةِ أنواعٍ : حروف جرٍّ أَصلية ، وحروف جر زائدة ، وحُروف جر شبيهة بالزائدة .

1- فحروف الجر الأصليّةِ هي: حروفٌ تؤدِّي معنًى جديدًا في الجملَةِ ، وتصلُ بين عاملِها والاسم المجرورِ بها ، وهيَ : (مِن) ، (حتَّى) ، (في)، (عن) ، (على) ، (مُذ) ، (مُنْذُ) ، (اللاّم) ، (كي) ، (الواو) ، و(التَّاء) ، و(الكافُ) .

2-حروفُ الجرِّ الزائدة هي : حروفٌ لا تُفيدُ معنًى جديدًا ، بلْ تُقوِّي المعنَى القائمَ في الجُملَةِ ، ويكونُ إعرابُ الاسمِ بعدَها مجرورًا لفْظًا ، ولهُ محلٌّ من رفعٍ أو نصبٍ أو جرٍّ ، على حسبِ مقتضياتِ العواملِ والإعرابِ ، مثل (كفى باللهِ شهيدًا) (سورة الرعد، الآية: 43)، اسم الجلالة (الله) مجرورٌ بالباءلفظًا ، مرفوعٌ محلًّا على أنَّهُ فاعلُ كفى ، وحروف الجر الزائدة هي : الباء ، واللام ، والكاف ، و(من).

3- حروف الجَر الشبيهَة بالزائدة هي: حروف يجر الاسم بعدها لفظًا فقط ، ويكون لها مع ذلك محلٌّ من الإعرابِ كالزائدةِ ، وتفيد الجملةَ معنًى جديدًا مكمِّلًا لمعنًى موجودٍ . وهي : رُبَّ ، وخلا ، وعدا ، وحاشَا (قبّاس، ط2).

الوظيفةُ الدلاليَّة والنَّحويَّة لحروف الجَر.

ذكر ابنُ هشامٍ أنَّ من الحروفِ ما يجُرُّ الظاهرَوالمضمرَ ، حيثُ قالَ :

(وتنقسِمُ أيضًا إلى ما يجرُّ الظاهرَ دونَ المضْمرِ ، وهُو سبْعَةٌ : (الواو) و(التَّاءُ) و(مُذ) و(مُنْذُ) و(حَتَّى) و(الكَافُ) و(رُبَّ) ، وما يجرُّ الظاهرَ والمضْمرَ وهُو البَواقي .

ثمَّ الذي لا يجُرُّ إلَّا الظَاهرَ ينْقسِمُ إلى : ما لَا يجرُّ إلَّا الزَّمانَ ، وهُو (مُذ) و(مُنْذُ) ، تقُولُ : (ما رَأَيتُهُ مذْ يومَيْنِ) أُو (منذُ يومِ الجُمعةِ) ، وما لا يَجُرُّ إلَّا النَّكِرَاتِ وهُو : (رُبَّ) ، تقولُ : (رُبَّ رجلٍ صالِحٍ) ، وما لَا يجر إلا لفظَ الجلالَة وقَدْ يجُرُّ لَفْظَ الرَّبِّ مضَافًا إلى الكَعْبَةِ وقَدْ يجُرُّ لفظَ الرَّحمنِ وهِي : (التَّاءُ) ، قال الله تعالى (وتَاللهِ لأكِيدَنَّ أصنَامَكُم) (سورة الأنبياء، الآية: 46)(تَاللهِ لقَدْ آثَرَكَ اللهُ عَلَيْنَا) (سورة يوسف، الآية: 90)، وهُو كثيرٌ . وقالُوا (تَربِّ الكَعْبَةِ لأفْعَلَنَّ كذا) وهُو قليلٌ ، وقالُوا : (تَالرَّحمنِ لأفْعَلَنَّ كذَا) وهُو أقَلُّ .

وما يجرُّ كلَّ ظاهرٍ ، وهو الباقي) (ابن هشام، ط11).

وذَكر المراديُّ أنَّ : الحرف قِسْمانِ : عامِلٌ ، وغيرُ عامِلٍ .

فالعاملُ هُو : ما أثَّر فِيما دَخَل عليهِ رفْعًا ، أُو نصْبًا ، أُو جَرًّا ، أُو جزْمًا .

وغيرُ العامِلِ : بخِلافِهِ ، ويُسَمَّى : المُهمل .

ثُمَّ إنَّ العَامِلَ قِسْمانِ : قِسْمٌ يعْمَلُ عَمَلًا واحِدًا ، وقِسْمٌ يعْمَلُ عَمَلَيْنِ .

فالأوَّلُ : إمَّا نَاصِبٌ فَقَطْ ، كذَا واصبِ الفِعْلِ و(إلَّا) فِي الاستِثْنَاءِ و(واوِ مَعَ) عندَ منْ يراهُما عامِلَيْنِ.

وإمَّا جارٌّ فقَطْ ، وهُو حروفُ الجرِّ.

وإمَّا جازِمٌ فقطْ ، وهُو حروفُ الجزْمِ .

وليس في الكلام ما يعمل الرفع فقط ، خلافاً للفرّاء في قوله: إنَّ (لولا) ترفع الاسم الذي يليها في نحو : (لولا زيدٌ لأكرمتُكَ) .

ومذهب البصريين أنَّ الاسم بعدها مرفوعٌ بالابتداء .

والثاني : قسم واحد ، ينصب ويرفع ، وهو (إنَّ) وأخواتها ، و(ما) الحجازيَّة ( ) وأخواتها .

وزاد بعض المتأخرين قسماً آخر يجرُّ ويرفع ، قال : وهو (لعلَّ) خاصَّةً ، على لغة بني عُقَيل . وليس كما ذكر ، فإنَّ (لعلَّ) على هذه اللُّغة جارَّة فقط ، وللرفع الخبر بعدها وجهٌ غير ذلك) (المرادي، ط1).

تزاد (ما) بعد (منْ) و(عنْ) و(الباء) فلا تكفُّها عن العمل ، وذكر ذلك ابن مالك في ألفيَّته فقال:

وبعد (منْ) و(عنْ) و(باءٍ) زيد (ما) فلم يُقَ عن عملٍ قد عُلِما (ابن عقيل، ط20)

وتُزاد (ما) بعد (منْ) و(عنْ) و(الباء) فلا تكفُّها عن العمل ، كقوله تعالى : (ممَّا خطيئاتهم أُغرقوا) (سورة نوح، الآية: 25) وقوله تعالى (عمَّا قليلٍ ليُصبحُنَّ نادمين) (سورة المؤمنون، الآية: 40)، وقوله تعالى (فبما رحمةٍ من الله لِنْتَ لهم) (سورة آل عمران، الآية: 159).

وتزاد ما بعد (ربَّ) و(الكاف) فتكفُّهما عن العمل ، ولا تكفُّهما عن العمل وهذا قليلٌ ، كما جاء في الألفية :

وزِيد بعد (ربَّ) والكافِ فكَفّ ... تَلِيهما وجرٌّ لم يُكَفّ

تزاد ما بعد (ربَّ) و(الكاف) فتكفُّهما عن العمل ، كقوله :

فإنَّ الحُوَ مِن شرِّ المطايا ما الحبطَاتُ شرُّ بني تميم

الشاهد في هذا البيت قوله : (كما الحبطَاتُ) حيثُ زيدَتْ (ما) بعد الكاف فمنعَتْها من جرِّ ما بعدها.

وقوله :

رُبَّما الجاملُ المؤبَّلُ فيهم وعناجيجُ بينهنَّ المهارُ

الشاهد في البيت قوله : (ربَّما الجاملُ) حيثُ دخلتْ (ما) الزائدة على (ربَّ) فكفَّتها عن عمل الجرِّ فيما بعدها. (ابن عقيل، ط20)

وقد تزاد بعدهما ولا تكفُّهما عن العمل ، وهو قليل ، كقوله :

ماويَّ ، يا رُبَّتما غارةٍ شعواءَ ، كاللَّذْعَةِ بالمِيسمِ

الشاهد فيه قوله (ربَّتما غارةٍ) حيث دخلَتْ (ما) الزائدة على (ربَّ) فلم تكفَّها عن العمل .

وقوله :

ننصُرُ مولانا ونعلَم أنَّهُ كما الناسِ مجروٌم عليه وجارِم

الشاهد فيه: قوله (كما الناسِ) ، حيث زيدت (ما) بعد الكاف ولم تمنعها من عمل الجرِّ في الاسم الذي بعدها. (ابن عقيل، ط20)

نيـَابةُ حُروف الجَرِّ عَنْ بـَعْض:

ذَهَبَ جمهُور البـَصْرِيِّينَ إلى أنَّ حروفَ الجر لا ينوبُ بعضها عن بعضٍ ، إلَّا شذُوذًا ، أمَّا قياسًا فَلا (السامرائي، ط1).

وذَهَبَ جمهُور الكوفيينَ إلى أنَّ حروف الجرِّ ينوبُ بعضُها عن بعْضٍ.

فقدْ تأْتِي (مِنْ) بمعنى :

1- (على) كقوله تعالى (ونَجَّيْنَاهُ من القَوْمِ الذينَ كَذَّبُوا بآياتِنا) (سورة الأنبياء، الآية: 77).

2- (عَن) كقوله تعالى (لقد كنتَ في غفلةٍ من هذَا) (سورة ق، الآية: 22) (السامرائي، ط1).

وأضيفَت لـ(من) معانٍ أُخر ، وهي بمعنى : 1- (الباء) ، نحو (يَنْظُرون من طَرْفٍ خفِي) (سورة الشورى، الآية: 45) أي: بطَرْفٍ خفيٍّ. 2- (في) ، ذكر ذلك بعضهم في قوله (ماذَا خلقُوا من الأرض) (سورة فاطر، الآية: 40)، أيْ : في الأرضِ (المرادي، ط1).

وقد تنوب (إلى) عن بعض حروف الجر ، وأمثلتها :

1- مرادفة اللام ، نحو (والأَمْرُ إلَيْكِ) (سورة النمل، الآية: 33). 2- موافقة (في) ، ذكره جماعة في قولِه [من الطَّويل] :

فَلا تَتْرُكَنِّي بالوَعِيدِ كأَنَّنِي إلى النَّاسِ مَطْلِيٌّ بِهِ القَارُ ، أَجْرَبُ

أيْ : في النَّاسِ (ابن هشام ط2).

3- مُوافقَةُ (مِنْ) ، نحو :

تَقُولُ وَدَقْ عالَيْتُ بالكُورِ فَوْقَهَا- أَيُسْقَى فلا يَرْوَى إليَّ ابنُ أَحْمَرَا؟

أَيْ : منِّي (المرادي، ط1).

أمَّا حرفُ الجر (في) فإنه ينوبُ عنْ :

1-(على) ،كقوله تعالى (ولأُصلِّبنَّكُم في جذُوع النَّخل) (سورة طه، الآية: 71) (ابن معطي، ط1).

2- (الباء) ، وذكر ذلك ابنُ هشام ، كقولِه [من الطَّويل] :

ويَرْكَبُ يومَ الرَّوْعِ منَّا فَوارِسٌ بصِيرُونَ فِي طَعْنِ الأَبَاهِرِ والكُلَى (ابن هشام، ط2)

3- (إلى) ، كقولِه تعالى (فردُّوا أيديهُم في أفواهِهِم) (سورة إبراهيم، الآية: 9).

4- (من) ، نحو :

أَعِمْ صَبَاحًا أيُّها الطَّلَلُ البالِي وهَلْ يَعِمْنَ مَنْ كانَ في العُصُرِ الخَالِي

وهلْ يَعِمْنَ من كانَ أَحْدَثُ عَهْدِهِ ثلاثِينَ شَهْرًا ، فِي ثلاثَةِ أحوالِ

وحرفُ الجر (عَن) ينُوبُ عن أحْرُفٍ ، وهِيَ :

1- (على) ، كقول الشَّاعر :

لاه ابنُ عمِّكَ ، لا أفْضلْتَ في حَسَبٍ عنِّي ، ولا أُتَ ديَّانِي فتخْزُوني

أيْ : علَيَّ (المرادي، ط1).

2-(في) ، كقوله :

سِ سَواءَ القوْمِ حيثُ لقيتَهُمْ لا تَكُ عن حملِ الرِّباعَةِ وانيَا

أَيْ : في حمل الرِّباعة.

وأضافَ ابنُ هشامٍ أنَّها بمعنى :

1-(من) كقوله تعالى (وهُو الذي يقبلُ التَّوبةَ عنْ عبادِه ويعفُو عن السَّيِّئات) (سورة الشورى، الآية: 25).

2- (الباء) كقولِه تعالى : (وما ينْطقُ عن الهَوى) (سورة النجم، الآية: 3) (ابن هشام، ط2)

وأمَّا حرف الجر (علَى) فإنه ينوبُ عن :

1-(في) كقوله تعالى (ودَخَلَ المدِينَةَ على حينِ غفْلَةٍ منْ أهلِها) (سورة القصص، الآية: 15).

2- (عَنْ) كقول الشَّاعر :

إذَا رضيتْ عليَّ بنو قشيرٍ لعمرُ الله أعجبني رضَاها (السامرائي، ط1)

وأضيفَت لهذه الحروف:

1-(من) ، كقوله تعالى (إذا اكتالُوا على النَّاس يستوفُون) (سورة المطففين، الآية: 2).

2- (الباء) ، كقوله تعالى (حَقِيقٌ عليَّ أَلَّا أقُولَ) (سورة الأعراف، الآية: 105).

3-(اللام) ، كقوله تعالى (أذلَّة على المؤمنينَ) (سورة المائدة، الآية 54).

نيابة اللام عن:

1- (على) نحو (ويخِرُّون للأذقانِ) (سورة الإسراء، الآية: 109).

2- (في) نحو (ونضَعُ الموازِينَ القسْطَ ليومِ القيامَةِ) (سورة الأنبياء، الآية: 47).

3- (مِنْ) نحو:

لذَا الفضْلُ في الدُّنيا وأنْفُكَ راغِمٌ ونحنُ لكُم يومَ القيامةِ أفْضَلُ

4- (عَن) نحو (قالتْ أخراهُم لأولاهُم ربنا هؤلاءِ أَضَلُّونا) (سورة الأعراف، الآية: 38).

5-(إلى) نحو (سُقْنَاهُ لبلَدٍ ميِّتٍ) (سورة الأعراف، الآية: 57) (المرادي، ط1).

نيابة (مُذ) عن :

1-(من) نحو (ما رأيتُهُ مذْ يوم الجمعَةِ) .

2-(في) نحو (ما رأيتُهُ مذْ يومنا).

نيابة (منذُ) عنْ :

1- (من) نحو (ما رأيتُهُ منذُ يوم الجمعَةِ) .

2- (في) نحو (ما رأيتُهُ منذُ يومنا).

نيابة (الباء) عن:

1-(على) ، ويحتجُّون بقولهم (رميتُ بالقوْسِ) أَيْ : عليْها (ابن جني، ط2).

وأضاف صاحب الألفية :

1- (في) ، كقوله تعالى (وإنَّكم لتمرُّون عليهم مصبحينَ وباللَّيلِ) (سورة الصافات، الآية: 137) ، أَيْ : وفي اللَّيلِ.

2- (مِنْ) ، كقوله :

شربْنَ بماءِ البَحْرِ

أيْ : مِنْ ماءِ البَحر.

3- (عَنْ) ، نحو (سأَل سائلٌ بعذابٍ واقعٍ) (سورة المعارج، الآية: 1) أيْ: عن عذَابٍ (ابن عقيل، ط20).

4- (إلى) ، نحو (وقد أحسَنَ بي) (سورة يوسف، الآية: 100) (المرادي، ط1).

موقف النحاة من تناوب الحروف

يعد التناوب من موضوعات الاختلاف بين النحاة، إذ أنَّه أثار جدلًا لانهائيًّا بينهم فيما إذا كان قياسيًّا أم سماعيًّا. وقد تلخَّصَ هذا الخلاف في مذهبين.

يزعم البصريون أن التناوب ليسقياسيا، لأن حروف الجر لا يذُوب بعضها عن بعض بقياس. وأنه ليس لحرف الجر إلا معنى واحد حقيقي يؤديه على سبيل الحقيقة لا المجاز.

فإن أدى الحرف معنى آخر غير معناه الحقيقي الخاص به وجب القول بأن تأديته هذا المعنى الجديد تأدية مجازية لا حقيقية. ومذهب الكوفيين على عكس ما ذهب إليه البصريون.

التناوب عندهم قياس، بحجة أن الحرف بصفته كلمة كسائر الكلمات الاسميَّة والفعليَّة، يؤدي عدة معانٍ حقيقية لغوية.

ومن قصَر حرف الجر على معنى حقيقي واحد وأَخرجه مما يدخل فيه غيره من المعنى تعسف غير داع (المرادي، ط1).

موقف الأصوليين من تناوب الحروف

الأصوليَّة من الأصول المتعلقة بعلوم الدين.

ويطلق لفظ الأصول على مصطلحات مختلفة أشهرها ما يدل على ثلاثة من العلوم الإسلامية هي: أصول الدين وأصول الحديث وأصول الفقه.

ويسمى علم أصول الفقه غالبًا، علم الأصول.

ويعرف بأنه العلم بقواعد الفقه الإسلامي وبالأدلة التي تؤدي إلى تقرير الأحكام الشرعية وبمناهج استنباطها، وهي الكلمة التي ينسب إليها الأصولي.

الحروف عند الأصوليين تؤخذ بظاهر اللفظ ولها معنًى واحدٌ أصليٌّ، والمعاني الأخرى على سبيل المجاز.

وعند النحويين وقع فيها خلاف بأن التناوب في الحروف قياسي بحجة أن الحرف كلمة كسائر الكلمات وله عدة معان.

وعلم أصول الفقه من أوثق العلوم الشرعية صلة بعلم اللغة العربية، وذلك أن علم اللغة العربية أحد العلوم التي يستمد منها علم أصول الفقه، بل إن معظم المباحث في علم أصول الفقه مباحث لغوية.

هلْ تعمَل (رُبَّ) أو (الواو)؟

ذَهَبَ الكوفيُّو ن إلى أنَّ واو (رُبَّ) تعمَل في النكرةِ الخفضِ بنفسِها، وإليه ذهب أبو العباسِ المبرِّد من البصريِّين.

وذهب البصريُّون إلى أنَّ واو (رُبَّ) لا تعمَل، إنَّما العملُ لـ(رُبَّ) مقدَّرة.

أمَّا الكوفيون فاحتجُّوا بأن قالوا: إنَّما قلنا إن الواو هي العاملَة لأنهـ َا نابت عنْ (رُبَّ) فلما نابتْ عن (رُبَّ) وهي تعمل الخفضَ فكذَلكَ الواُو، لنيابتِها عنهـ َا، وصارتْ كواوِ القَسَمِ، فإنَّها لما نابـ َت عن الباءِ عملَت الخفضَ كالباء، فكذلك الواو ههنا، لما نابت عن (رُبَّ) عملت الخفض كما تعمل (رُبَّ).

والذيِيدل على أنها ليست بعاطفة أن حرف العطف لا يجوز الابْتِدَاءُ بهِ،ونحنُ نرى الشَّاعرَ يبتدِئُ بالواوِ في أوَّل القصيدةِ كقوله [من الرجز]:

وَبَلَدٍ عاميـ َةٍ أعْمَاؤُهُ كأنَّ لونَ أرْضِهِ سمَاؤُهُ (ابن الأنباري، ط1)

جر (بلَدٍ) بـ(رُبَّ) المحذوفةِ بعد الواوِ وأبقى عملها وهو الجرُّ لفظًا.

وقال آخَر:

بَلْدَةٍ ليسَ بهـ َا أنِيسُ إلَّا اليَعَافِيرُ، وإلَّا العِيسُ (النميري، ط1)

حذف (رُبَّ) بعد الواوِ، وأبقى عملها.

وأجاز سيبويه حذف «ربَّ» وإبقاء عملها.

قال: وليس كل جار يضمر، لأن المجروردخل في الجار، فصار عندهم بمنزلة حرف واحد، ولكنهم قد يضمرونه ويحذفونه فيما كثُر في كلامهم، لأنهم إلى تخفيف ما أكثروا استعماله أحوج، ثم ذكر قول الشاعر:

وجدَّاءَ ما يُـرْجَى بها ذُو قرابَـةٍ لـعَطْفٍ، وما يَخْشَى السُّماةَ ربيبُها

حيث خفض (جدَّاء) على إضمَار (رُبَّ) واعتبره ُ دليلًا على جَواز الحذف للتخفيف فيما كثُر من كلامهم. (ابن السراج، ط1)

وقال الشاعر:

وقاتِمِ الأعْماقِ خاوِي المخْتَـرَقْ مشتَبِهِ الأعْلامِ لمَّاعِ الخفَقْ

حيث جرَّ (قاتم) بـ(ربَّ) المحذوفة بعد الواو، وأبقى عملها.

أمَّا البصريُّون فاحتجُّوا بأنْ قالُوا: إنَّما الواو ليست عاملة، و إنَّما العمل لـ((رُبَّ)) مقدرة، وذلك لأن الواو حرف عطف، وحرف العطف لا يعمل شيْئًا، لأن الحرف إنما يعملُ إذا كان مختصًّا، وحرف العطف غير مختص، فوجب ألا يكُون عاملا، ولذا لم يكن عاملا وجب أن يكون العمل لـ((رب)) مقدرة.

والذي يدلُّ على أنها واُو عطف وأن ((ب)) مضمرة بعدها أنَّه يُجوز ظهورها معها، نحو ((وربَّ بلدٍ)).

أمَّا الجواب عن كلمات الكوفيين:

أما قولهم لأنَّها لما نابَت عن «رُبَّ» عملت عملها كواو القسم» قلنا هذا فاسد، لأنه قد جاء عنهم الجر بإضمار ((رُبَّ)) من غير عوض منهَا، وذلك نحو قوله [من الخفيف]:

بِمِ دارٍ وقفْتُ في طلَلِهْ تُ أقْضي الحياةَ من جللِهْ

وقال الآخر [من الطويل]:

مثْلِكِ أُو خيرٍ تركْتُ رزِيَّةً لَبٍ عينيهَا إذا طَار طائِرُ

حيث جرَّ ((مثْلِكِ)) بـ((رُبَّ)) المحذُوفةِ من غيرِ عوضٍ منهَا (ابن الأنباري، ط1).

وقد تضمر «ربَّ» بعد الفاء وبل، وذلك كثير.

وأشار ابن مالك إلى ما تقدم من حذف (رب) بَعْد الفاء وبل قائلا:

وحُذِفَتْ (رُبَّ) فجَرَّتْ بَعْد (بَلْ) والفَا، وبَعْد الواوِ شاعَ ذَا العَلَلْ (ابن عقيل، ط20)

ورجح الكثيُرون رأي البصريينَ في هذه المسألة، بأنَّ العمل لـ(رُبَّ) وليسَ للواوِ قال الصبان: زعم بعض النحويِّينَ أنَّ الجرَّ هو بالفاءِ وبل لنيابتِهما مناب ربَّ، وأما الكوفيون والمبرد فذهبوا إلى أن الجر بها، والصحيح أن الجر برب المضمرة .

والحق أننا لا نتردد في قبول ما ذهب إليه البصريون من الجر بـ(رب) لأن الواو تظهر مع رب، لأنها لو كانت نائبةً منابها وعوضا عنها لما جاز ظهورها معها؛ لأنه لا يجوز الجمع بين العوض والمعوض.

ويبدو لنا أن تشبيه واو (ربَّ) بواو القسم في غير مكانه، لأنه لا يمكن أن نجمع بين حرفي قسم ونقول: وبالله، وأيضا التاء، فلا يقال: وتالله. أما قوله تعالى (وتالله لأكيدنَّ أصنامكم) (سورة الأنبياء، الآية:57) فالواو فيه واو عطف ليست واو قسم، فلم يمتنع أن يجمع بينها وبين تاء القسم (ابن الأنباري، ط1).

هلْ تقعُ (مِن) لابتِداءِ الغايةِ من الزَّمان؟

ذهب الكوفيون إلى أنَّ (مِنْ) يجوز استعمالها في الزمان والمكان.

وذهب البصريون إلى أنَّه لا يجوز استعمالها في الزَّمان (ابن الأنباري، ط1).

ويحتج الكوفيون لمذهبهم بأنها جاءت لابتداء الغاية من الزمان في كتاب الله تعالى، (لمسجِدٌ أسس على التقوى من أول يوم أحق أن تقوم فيه) (سورة التوبة، 108)، فدخلت (من) على (أوَّل يوم) وهو من الزمان. قال الأخفش: يريد منذ أول يو م؛ لأن مِن الَعِب من يقول: لم أره من يوم كذا، يريد منذ، ومن أول يوم يريد به أول الأيام (أبو حيان، ط1).

ومن الحديث (فُطرنا من يوم الجمعة إلى يوم الجمعة)، فدخَلَت (من) على الزَّمان وهي لابتَداءِ الغايَةِ فيه.

ومن الشِّعرِ قولُ زُهيرِ بن أبي سُلْمى:

لمَن الدِّيارُ بقُنَّةِ الحِجْرِ أقوَيْنِ من حَجَجٍ ومنْ دهْرِ

فالشاهد فيه قوله (مِن حججٍ ومن دهْرِ) فـ(مِن) دخلت على (دَهر) لابتَداءِ الغايةِ من الزمان.

وقال النابغَة:

تُخيِّرْنَ مِن أزْمانِ يومِ حليمةٍ إلى اليومِ، قدْ جُرِّبْنَ كُلَّ التَّجارِبِ

فدخلت (مِن) على أزمان (ابن عقيل، ط20).

قال تعالَى: ((لله الأمر من قبل ومن بعد)) (سورة الروم، الآية: 4).

وقال الأَخفش في «المعاني»: (قال بعض العربِ: مِن الآن إِلى غدٍ) (سيبويه، ط3) .

وفي حديث عائشة (ولم يجلس عندي مِن يومٍ قِيلَ فيَّ ما قيلَ).

وقول أنس: (فلم أَزَل أحبُّ الدبَّاء مِن يومئذ).

وفيه قال –عليه السلام– لفاطمة: (هذَا أَوَّلُ طعامٍ أكله أَبُوكِ مِن ثلاثةِ أيَّام).

أما البصريون فحجتهم أن (مِن) في المكان نظير (منذ) في الزمان.

و(منذ) تدل على ابتداءِ الغاية من الزمان، فقول ك: ما رأيته مذ يومُ الجمعةِ، يكون المعنى أنَّ ابتداء الوقتِ الذي انقطَعت فيهالرؤيَة يوم الجمعَة، كما تقولُ: ما سِرْت من بغدَاد، فيكون المعنى: ما ابتدأت السير من هذَا المكان.

فكما لا يجوز أن تقول: ما سرتُ مُذ بغداد، فكذلك لا يجوز أن تقول: ما رأيتهُ من يوم الجمعة (ابن الأنباري، ط1).

وذهب البصريون إلى دفع ما استشهد به الكوفيون، مؤوِّلينَ هذِه الشواهِدَ بتقديرِ محذُوفٍ.

فالآيةُ (مِن يوم الجمعة) يقدِّرون: مِن تأسيس أول يوم، ومن يوم الجمعة بمعنى: في يوم الجمعة؛ لأنَّ حروف الصفات يقوم بعضهَا مقام بعضٍ مطلقا.

أمَّا بيت زهير: أقوينَ من حَجَجٍ ومن دهْرٍ، فالرواية الصحيحَةُ فيه: مذ حجج ومذ دهر (الزمخشري، ط1).

ويرى ابن الأنباري والشرجي أن الصواب ما ذهب إليه البصريون، وأن ما ذهب إليه الكوفيون فاسد (ابن الأنباري، ط1).

وصحح ابن مالك مذهب الكوفيين لكثرة شواهده بقوله:

بعِّضْ وبيِّن وابتدِئ في الأُمكِنَة بـ(من)، وقد تأتِي لبدءِ الأزمِنَة

وقال أبُو حيان بصواب مذهب الكوفيين لكثرة ذلكَ في كلامِ العرب نظمًا ونثرًا، وأن تأويل ما كثر وجوده ليس بجيد.

وبعد هذا العرض يظهر لنا أن كثرة الشواهد من القرآن والحديث وكلام العرب تؤيِّدُ ما ذهبَ إليه الكوفيُّونَ؛ لأنَّ التقديرات التي ذهب إليها البصريون فيها تعسف وتكلف ظاهر.

وكثير من النحاة يستظهرون رأي الكوفيين في هذه المسألة، ولا يرون مانعا من أن يقال: صمتُ من أول الشهر إلى آخره، ونمت من أول الليل إلى آخره (ابن عقيل، ط20).

العطف على الضمير المخفوض

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز العطف على الضمير المخفوض، وذلك نحو (مررتُ بكَ وزَيْدٍ).

وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا الدليل على أنه يُجوز أنه جاءَ ذلكَ في التنزيلِ وكلامِ العَرَبِ.

قال الله تعالَى «واتقوا الله الذي تساءلُونَ بهِ والأرحامِ» (سورة النساء، الآية: 1)، بالخفضِ، وهي قراءة أحد القراء السبعة –وهو حمزة الزيات–.

وقال تعالى «ويستفتونك في النساءِ قل الله يفتيكُم فيهِن وما يتلَى عليكم» (سورة النساء، الآية: 127)، فما: في موضع خفض لأنه عطف على الضمير المخفوض في (فيهِن).

وقال تعالى «لكن الراسِخُون في العلم منهُم والمؤمنون يؤمنُونَ بما أُنزِلَ إليكَ وما أنزلَ من قبلِكَ والمقيمِينَ الصلاةَ » (سورة النساء، الآية: 162)، فالمقيمين في موضع خفض بالعطف على الكاف في (إليك)، والتقدير فيه: يؤمنون بما أنزل إليك وإلى المقيمين الصلاة يعني من الأنبياء عليهم السلام، ويجوز أيضًا أن يكون عطفًا على الكاف في (قَبْلك) والتقدير فيه: ومن قبل المقيمين الصلاة، يعني من أمتك.

وقال تعالى «وصدٌّ عن سبيل الله وكفرٌ به والمسجدِ الحرامِ» (سورة البقرة، الآية: 217)، فعطف (المسجد الحرام) على الهاء من (به) وقال تعالى: «وجعلنا لكم فيها معايش ومن لستم له برازقين» (سورة الحجر، الآية: 20)، فمن في موضع خفض بالعطف على الضمير المخفوض، في (لكم)، فدل على جوازه.

وقال الشاعر:

فاليوم قرَّبْتَ تَهْجُونا وتشْتمنَا فاذْهَبْ فما بِكَ والأيَّامِ من عَجَبِ

فالأيام خفض بالعطف على الكاف في (بك)، والتقدير: بك وبالأيام (ابن الأنباري، ط1).

ومِنْه قول الشاعر:

أكرُّ على الكتيبَةِ لا أُبالِي أفِيها كانَ حتْفِي أم سِواهَا

فعطف (سِواهَا) بـ(أَم) على الضمِيرِ في (فِيها)، والتقدير (أم في سِواهَا).

وقال الآخر:

قُ في مثلِ السَّوارِي سُدُوفُنَا وما بينها والكَعْبِ غُوطٌ نَفَانِفُ

فالكَعْب: مخفوض بالعطف على الضمير المخفوض في ((بينهَا)) والتقدير: وبينها وبين الكَعْب غوط نفانف.

وقال آخَر:

هلَا سألْتَ بِنِي الجماجِمِ عنْهُم بِأبِي نُعيمٍ ذِي اللِّواءِ المُحْرِقِ

فأبي نعيم: خفض بالعطف على الضمير المخفوض في ((عنهم)).

وقال آخر:

لو كانَ لي وزُهيرٍ ثالثٌ ورَدَتْ من المَذُونِ عِدانا شرَّ موردِ

حيث عطف الاسم الظاهر على ضمير الجر دون إعادة الجار، وذلك قوله (لي وزَهْيرٍ)، أيْ: لي ولزُهيرٍ، حيث عطف زهير على الياءِ في (لِي).

أما البصريون فاحتجوا بأن قالوا:

لا يجوز العطف على الضمير المخفوض وذلك لأن الجار مع المجرور بمنزلة شيء واحد، فإذا عطفت على الضمي المجرور –والضمير إذا كان مجرورًا اتصل بالجار ولم ينفصل منه، ولهذا لا يكون إلا متصلًا– فكأنك قد عطفت الاسم على الحرف الجار، وعطف الاسم على الحرف لا يجوز.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين:

أما احتجاجهم بقوله تعالى ((واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحامِ)) فلا حجة لهم فيه من وجهين:

أحدهما: أن قوله ((والأرحام)) ليس مجرورا بالعطف على الضمير المجرور، وانما هو مجرور بالقَسَم، وجواب القسم قوله ((إن الله كان عليكم رقيبا))،

والو جه الثاني: أن قوله ((والأرحامِ)) مجرور بباء مقدرة غير الملفوظ بها، وتقديره: وبالأَرْحَامِ، فحذفت لدلالة الأولى عليها.

وأما قوله ((ويستفتونك في النساء قل الله يفتيكم فيهن وما يتلى عليكم)) فلا حجة لهم فيه أيضًا من وجهين:

أحدهما: أنا لا نسلم أنه في موضع جر، وانما هو في موضع رفع بالعطف على (الله) والتقدير: الله يفتيكم فيهن ويفتيكم فيهن ما يتلى عليكم، وهو القرآن، وهو أَوْجَهُ الوجهين. الثاني: أنا نسلم أنه في موضع جر ولكن بالعطف على (النساء) من قوله (ويستفتونك في النساء)، لا على الضمير المجرور في (فيهن).

وأما قوله تعالى (لكن الراسخون في العلم منهم والمؤمنون يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك والمقيمين) فلا حجة لهم أيضًا من وجهين: أنا لا نسلم أنه في موضع جر، وانما هو في موضع نصب على المدح بتقدير فعل، وتقديره: أعني المقيمين، وذلك لأن العرب تنصب على المدح عند تكرر العطف والوصف، وقديستأنف فيرفع، قال الله تعالى: ((وآتى المال على حبه ذوي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل والسائلين وفي الرقاب وأقام الصلاة وآتى الزكاة والموفون بعهدهم إذا عاهدوا والصابرين في البأساء والضراء)) (سورة البقرة، الآية: 177)، فرفع ((الموفون)) على الاستئناف، فكأنه قال: وهم الموفون ونصب ((الصابرين)) على المدح، فكأنه قال اذكر الصابرين (ابن الأنباري، ط1).

ومن أدلة البصريين في النصب على المدح قالت الخرنق امرأة من العرب:

لا يبْعَدَن قومي الَّذينَ هُم سُمُّ العِدَاةِ وآفةُ الجُزْرِ
النَّازلُونَ بكلِّ مُعْتركٍ والطيِّبُونَ معاقد الأُزُرِ

فنصب (الطيبين) على المدح، فكأنها قالت: أعني: الطيبين. ويروى أيضًا: (الطيبون) بالرفع، أيْ: وهُم الطيبون.

والوجه الثاني: بالعطف على ((ما)) من قوله ((بما أنزل إليك)) فكأنه قال: يؤمنون بما أنزل إليك، وبالمقيمين.

وأما قوله تعالى: ((وصدٌّ عن سبيلِ الله وكفر به والمسجِدِ الحرامِ))، فلا حُجَّة لهم فيه، لأنَّ ((المسجِدِ الحرامِ)) مجرور بالعطفِ على ((سبيلِ اللهِ))، لا بالعطف على ((به)) والتقدير فيه: وصد عن سبيل الله وعن المسجد الحرامِ، لأن إضافة الصد عنه أكثر في الاستعمال من إضافة الكفر به، ألا ترى أنهم يقولون: (صددت عن المسجد) ولا يكادون يقولون (كفرت بالمسجد)؟

وأما قوله تعالى: ((وجعلنا لكم فيها معايش ومن لستم له برازقين)) فلا حجة لهم فيه، لأن (مَنْ) في موضع نصب بالعطف على (معايش) أيْ: جعلنا لكم فيها المعايش والعبيد والإماء.

وأما قول الشاعر:

فاذهب فما بك والأيَّامِ من عجبِ

مجرور على القسم، لا بالعطف على الكاف في (بك).

وذهب ابن مالك إلى أن الضمير المجرور لا يعطف عليه إلا بإعادة الجارِّ له، حيث قال:

وعْوُد خافضٍ لدى عطْفٍ على ضميرِ خفْضٍ لازمًا قد جُعلَا (ابن عقيل، ط20)

وجاء في شرح كافية ابن الحاجب:

"إذا عطف على الضمير المخفوض أعيد الخافض، إنما لزم ذلك لأن اتصال الضمير المجرور بجارِّهِ أشد من اتصال الفاعل المتصل، لأن الفاعل إن لم يكن ضميرًا متصلًا جاز انفصاله، والمجرور لا ينفصل من جارِّهِ سواءٌ كان ضميرًا أو ظاهرًا، فكره العطف عليه إذ يكون كالعطف على بعض حروف الكلمة" (ابن الحاجب، ط1).

وجاء في ألفية ابن معطي:

والمضَمِ المجْرور إن عطَفْتَا عليهِ جئْ بهِ كما جررتَا

نحو مضَى بهِ وبالغُلامِ شذ منهُ: (بكَ والأيَّامِ)

(ابن معطي، ط1)

المضمر المجرور كالجزء من الجار، بدليل عدم استقلاله، فلو عطفت عليه من غير إعادة الجار لكان العَطْف إمَّا على جزء من الكلمة، أو كعطْفِ الاسمِ على الحرْفِ. وأنَّ المضمرَ المجرورَ يشبهُ للتْوينَ. وأنَّهُ لما امتنَعَ عطْفُ الضميرِ المجْرور على الُمظْهَر في نحوِ: مررتُ بزيدٍ وكَ إلا بإعادة الجار، لم يعطف الظاهر على المضمر إلا بإعادته.

ومن خلال هذا العرض يبدو لنا أن الصواب ما ذهب إليه البصريون بأنه إذا عطف على ضمير مخفوض لا بد من إعادة الخافض.

نماذج تطبيقية لاختلاف الأحكام تبعًا لمعاني حروف الجر

(من)

قال الزمخشري:

إن من في قوله: «يغضوا من أبصارهم» (سورة النور، الآية: 30) للتبعيض، قاله غيره، وقواه القرطبي بالأحاديث الواردة في أن نظرة الفجاءة لا حرج فيها، وعليه أن يغض بصره بعدها، ولا ينظر نظرا عمدا إلى ما لا يحل، وما ذكره الزمخشري عن الأخفش، وذكره القرطبي وغيرهما من أن من زائدة، لا يعول عليه. وقال القرطبي: وقيل الغض: النقصان، يقال: غض فلان من فلان، أي: وضع منه، فالبصر إذا لم يكن من عمله، فهو موضوع منه ومنقوص، فـ(من) صلة للغض، وليست للتبعيض، ولا للزيادة. والأظهر أن مادة الغض تتعدى إلى المفعول بنفسها وتتعدى إليه أيضا بالحرف الذي هو من ومثل ذلك كثير في كلام العرب، ومن أمثلة تعدي الغض للمفعول بنفسه قول جرير:

فغضَّ الطرفَ إنَّك من نميرٍ لا كعبً ا بلغتَ ولا كلابا

وقول عنترة:

وأغض طرفِي ما بَدت لي جارتي حتى يواري جارتي مأواها

وقول طهمان بن عمرو بن سلمة:

وما كانَ غضُّ الطرفِ منا سجيَّةً ولكنَّنا في مُنْجَجٍ غربان

لأن قوله: (غضُّ الطرفِ) مصدر مضاف إلى مفعوله بدون حرف (الشنقيطي، ط2).

ومن أمثلة تعدي الغضِّ بـ(من) قوله تعالى (يُغضُّوا من أبصَارِهم) و(يَغْضُضْنَ مِن أبصارِهنَّ).

وقع خلاف في نظر المرأة الأجنبية للرجل، فالجمهور على المنْع؛ للنصوص العامة من كتاب وسنة كقول الله تعالى ((وقل للمؤمنات يغضضن من أبصارهن)) (سورة النور، الآية: 31).

ونازعهم في ذلك قلَّة، مستندين إلى معنى (من) في الآية السالفة، فمنهم من قال: هي زائدة لغرض التوكيد، وعليه فلا يباح النظر إلا ما أذن فيه الشارع، والآخرون قالوا: هي للتبعيض؛ لأن النظر منه ما يحرم، ومنه ما يباح (ابن العطار، ط1).

ومثل ذلك الخلاف الواقع في آية التيمم، فإنَّ (مِن) تحتمل معنى التبعيض ومعنى ابتداء الغاية فيها، قال تعالى ((فتيمموا صعيدًا طيِّبً ا فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه)) (سورة المائدة، الآية: 6).

فقال أبو حنيفة رحمه الله: معناها:

ابتداء الغاية، أيْ: اجعلوا ابتداء المسح من الصعيد، أو: ابتدؤوا المسح من الصعيد. وقال الإمام أحمد والشافعي رضي الله عنهما: هي للتبعيض، أي: امسحوا وجوهكم ببعض الصعيد، فلذلك اشترط عندهما أن يكون لما يُتَيَمَّم به غبار يعلق باليد، ليتحقق المسح ببعضه. ولم يشترط ذلك عند أبي حنيفة، لأن ابتداء المسح من الصعيد، وهُو: كل ما كان من جنس الأرض، فقد حصل فيخرج به من عهدة النص، وهو أعم من أن يكون له غبار أو لا (صفوان داوودي، ط1).

اختلف المجتهدون في مدلول الباء في قوله تعالى «وامسحوا برؤوسكم» (سورة المائدة، الآية: 6).

فقالت طائفة من فقهاء الشافعية إن الباء إذا دخلت على فعل يتعدى بنفسه كقوله تعالى ((وامسحوا برؤوسكم)) تقتضي التبعيض، أما إذا دخلت على فعل لا يتعدى بنفسه كقولك: كتبت بالقلم ومررت بزيد فإنها لا تقتضي إلا مجرد الإلصاق.

وقال مالك: الباء في وضع اللغة هي للصلة، بمعنى أنها زائدة، فكان المعنى ((وامسحوا برؤوسكم)) الظاهر منه الكل، فيكون مسح كل الرأس فرضًا.

وقال الحنفية: الباء للإلصاق باعتبار أصل الوضع، فإذا قرنت بآلة المسح يتعدى الفعل بها إلى محل المسح، فيتناول جميعه (قريسة، ط1).

من خلال النماذج التطبيقية السابقة يبدو لنا أن الحكم الفقهي قد يتغير تبعًا لمعاني حروف الجر، فمن مال إلى معنًى للحرفِ أورد حكمًا يناسب المعنى، وإذا خالفه غيره في المعنى كانت نتيجة ذلك أن يخالفه في الحكم.

المصادِر والمراجِع

1- القرآن الكريم.

2- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، محمد عبد الله جمال الدين ابن يوسف بن هشام الأنصاري، دار الكتب العلمية – بيروت لبنان.

3- التهذيب الوسيط في النحو، سابق الدين محمد بن علي بن أحمد بن يعيش، تحقيق، فخر صالح سليمان قدارة، دار الجيل – بيروت، ط1، 1411هـ – 1991م.

4- الكافية في النحو، جلال الدين أبي عمرو عثمان ابن الحاجب، شرح رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي، دارالكتب العلمية – بيروت، لبنان.

5- الجنى الداني في حروف المعاني ، الحسن بن قاسم المرادي ، تحقيق فخر الدين قباوة – محمد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان ، ط1 ، 1413هـ – 1992م.

6- جامع الدروس العربية ، الشيخ مصطفى الغلاييني ، دار الكتب العلميَّة ، بيروت لبنان ، ط1 ، 1421هـ – 2000م.

7- معجم المصطلحات النحوية والصرفية، محمد سمير نجيب اللبدي، ط3، 1409هـ – 1988م، دار الفرقان.

8- الكتابُ، لأبي بشرٍ عمرو بن عُثمان بن قُنبَر (سيبويهِ)، تحقيق عبد السلام محمَّد هارُون، ط3، 1403هـ، 1983م.

9- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن عقيل ، تحقيق محمَّد محيي الدين عبد الحميد ، مكتبة دار التراث ، ط20، 1400هـ ، 1980م.

10- اللباب في قواعد اللغة وآلات الأدب ، محمد علي السراج ، ط1، 1403هـ ، 1983م.

11- الكامِل في النَّحو والصرف والإعراب ، أحمد قبس ، دار الجيل بيروت ، لبنان ، ط2 ، 1974م.

12- قطر النَّدى وبلّ الصدَى، لأبي محمَّد عبد الله جمال الدِّين بن هِشام ، ط11، 1383هـ – 1963م ، م. السعادة بمصر.

13- مغني اللبيب عن كتب الأعارِيب ، جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام ، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان ، ط2.

14- شرح الكافية الشافية ، لأبي عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله الشافعي ، تحقيق علي محمد معوض – عادل أحمد عبد الموجود ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط1.

15- أوضح المسالِك إلى ألفيَّة ابن مَالك ، جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط2 ، 1424هـ – 2003م.

16- شرح ألفية ابن معطي ، تحقيق علي موسى الشوملي ، مكتبة الخريجي ، ط1 ، 1405هـ – 1985م.

17- معاني النَّحو ، فاضل صالح السَّامرائي ، دار الفكر للطباعة والنشر ، ط1 ، 1420هـ – 2000م.

18- الخصائص ، لابي الفتْحِ عُثمان ابن جنِّيٍّ ، تحقِيق عبد الوهَّاب هِنْداوي ، دار الكتُب العلميَّة ، بيروت – لبنان ، ط2، 1424هـ – 2003م.

19- البحر المحِيط، أثير الدين بن حيَّان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الغرناطي الأندلسي، تحقيق، فادي المغربي، دار الرسالة العالمية، ط1، 1436هـ – 2015م.

20- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي، تحقيق، حسن هنداوي، ط1، 1434هـ - 2013م، دار كنوز إشبيليا، للنشر التوزيع.

21- شرح كافية ابن الحاجب، رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي، تحقيق إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، 1419هـ - 1998م.

22- معاني القرآن وإعرابه، إبراهيم بن السري بن سهل أبو إسحاق الزجاج، تحقيق عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب بيروت، ط1، 1408هـ - 1988م.

23-الأصول في النَّحو، لأبي بكر بن سَهْل بن السَّراج النحوِي، البغدادِي، تحقيق عبد الحسين الفتلِي، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط1، 1405هـ - 1985م.

24- ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق، د. رجب عثمان محمد - رمضان عبد التواب، ط1، 1418هـ - 1998م.

25- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، محمد الأمين بن محمد المختار الجكني الشنقيطي، المطابع الأهلية – الرياض، 1403هـ - 1982م.

26- قواعد أصول الفقه وتطبيقاتها، صفوان بن عدنان داوودي، دار العاصمة للنشرو التوزيع، ط1، 1431هـ - 2010م.

27-العُدَّة في شرح العمدة في أحاديث الأحكام، علاء الدين علي بن داوود العطار الشافعي، ط1، 1427هـ - 2006م، دار البشائر الإسلامية - بيروت – لبنان.

28- شرح ألفية ابن معطي، تحقيق على موسى الشوملي.

29- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن أبي الوفاء الأنباري، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ط1، 1418هـ - 1998م.